

وثيقة معلومات المشروع  
مرحلة التقييم

رقم التقرير: PIDA24643

اسم المشروع	المساواة في فرص الوصول إلى الاستثمارات وتوفير البيئة الميسرة للاستثمار في مصر (P153487)
المنطقة	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
الدولة	جمهورية مصر العربية
القطاع	الإدارة العامة – الصناعة والتجارة (100%)
الموضوعات	اللوائح التنظيمية وسياسة المنافسة (40%) دعم المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة (40%) والإدارة من أجل تحقيق نتائج تنمية (20%)
أداة الإقراض	تمويل مشروع استثماري
الرقم التعريفي للمشروع	P153487
المقترض / المقترضون	جمهورية مصر العربية
جهة تنفيذ المشروع	الهيئة العامة للاستثمار و هيئة التنمية الصناعية و المبادرة المصرية لإصلاح مناخ الأعمال (إرادة)
فئة التصنيف البيئي	C – غير مطلوب
تاريخ إعداد وثيقة معلومات المشروع	8 إبريل 2015
تاريخ اعتماد وثيقة معلومات المشروع/نشرها	1 إبريل 2015
التاريخ التقديري لاعتماد أول منحة	8 يونيو 2015
قرار مراجعة التقييم (من مذكرة القرار)	تم تفويض الفريق للمضي قدماً في عملية تقييم المشروع
قرارات أخرى	

1- سياق المشروع

السياق القطري

بيئة عمل صعبة ومندھورة: تعاني بيئة الأعمال التجارية في مصر من أعباء الالتزام الإداري على كل المستويات والذي يمثل عقبة خطيرة أمام تنفيذ المشروعات في مصر ويؤثر بصورة كبيرة على المشروعات الصغيرة. وفي تقرير سهولة ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2015، احتلت مصر المرتبة 112 من بين 189 دولة (وعلى سبيل المقارنة فإن المغرب تحتل المرتبة 71 وتحتل تونس المرتبة 60). وفي مؤشر التنافسية الخاص بالمنتدى الاقتصادي العالمي لعام 2014 احتلت مصر المرتبة 118 من بين 148 دولة. حيث يواجه المستثمرون التعقيدات وعدم اليقين في عملية الحصول على التراخيص الصناعية.

أوقات غير مستقرة والحاجة إلى العودة إلى اقتصاد يقوده القطاع الخاص: لقد أدت الثورة التي قامت في يناير 2011 إلى مرور مصر بفترة تقلبات اتسمت بعدم الاستقرار وركود النمو ومتوسط دخل الفرد وارتفاع معدلات البطالة والفقر وتراجع معدلات النمو. وقد مرت مصر بعملية تغيير نظاميين سياسيين وانتخابات رئاسية خلال ثلاثة سنوات فقط تخللتها فترات اضطرابات وعدم يقين وانفلات أمني وعنف جعل الشعب يصبو إلى تحقيق الاستقرار وتواجد القدوة. ومع إقرار دستور جديد في يناير 2014 ثم انتخاب رئيس جديد في مايو 2014، وتوقع إجراء انتخابات برلمانية في الربع الأول من عام 2015 فقد تطور المشهد السياسي في مصر بسرعة وبدأ الاقتصاد في إظهار بوادر التعافي. وقد استنطاع الاقتصاد المصري تحقيق معدلات نمو مرتفعة في الفترة من 2004-2008، إلا أن الأزمة الاقتصادية التي وقعت في عام 2008 وما تلاها من عدم الاستقرار الذي تزامن مع ثورة 2011 أدت إلى تباطؤ في الأنشطة الاقتصادية. وقد تدهورت الأوضاع الاجتماعية بصفة عامة في ظل التدهور الاقتصادي منذ عام 2011. وقد ارتفع معدل البطالة ليصل إلى 13.3% في الربع الأخير من السنة المالية 2014 (أبريل-يونيه 2014) وهي نسبة نقل نسبياً عن المعدلات المسجلة منذ بداية السنة المالية 2014. وهناك 3.7 مليون عاطل وتتراوح أعمار 70% من هذا العدد بين 15 عاماً إلى 29 عاماً مما يشير إلى أن بطالة الشباب تعتبر أحد التحديات

الرئيسية التي تواجه عملية الإدماج الاقتصادي والاستقرار. وتشير آخر البيانات التي تتعلق بالفقر إلى أن 26.3% من السكان يعيشون تحت خط الفقر في السنة المالية 2013 وقد وصلت معدلات الفقر إلى 50% في المناطق الريفية في صعيد مصر. وقد كان عدم توافر فرص للعمل الرسمي أحد الأسباب الرئيسية لفقر الأسر. ويؤدي ذلك إلى زيادة ضعف المرأة والشباب وسكان المناطق الريفية لأنهم أكثر الفئات المعرضة للبطالة وعدم الحصول على فرص للعمل.

بيئة عمل معقدة ولا تحقق المساواة ولا تحقق فائدة إلا لفئة محدودة كما تحد من التنافسية: ولم يتغير هيكل الاقتصاد المصري على مدار العقد الماضي وظل الأداء الاقتصادي متقلباً. فقد كان معدل الدخول في المشروعات الرسمية والنمو منخفضاً، وتوجهت الاستثمارات إلى عدد صغير من الشركات الكبرى ذات رؤوس الأموال الكبيرة والتي لا تخلق فرص عمل والتي تتواجد جنباً إلى جنب مع الغالبية العظمى من الشركات متناهية الصغر - مع نمو محدود لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وقد كان هناك غياب في الديناميكية والتفاعل وبصفة خاصة في قطاع التصنيع بالإضافة إلى ضعف الحوكمة ووجود بيئة تنظيمية معقدة مما أدى إلى وجود بيئة لا تقدم فرصاً متساوية حيث يوجد مستثمرون (كبار) و عدد من كبار المسؤولين الذين يتمتعون بميزة تنافسية لأنهم غالباً ما يستطيعون التأثير في النتائج البيروقراطية وتحقق لهم الأمور بصورة أكثر يسراً وتكون لديهم فرص أفضل للوصول للمدخلات (التي غالباً ما تكون مدعومة) مثل الأراضي ورؤوس الأموال والطاقة. وقد أسهمت هذه العوامل في الحد من الحصول على الفرص الاقتصادية وتراجع نمو القطاع الخاص مما أصبح عقبة في نهاية المطاف أمام خلق فرص عمل. ووفقاً لمؤشرات الحوكمة العالمية الخاصة بمجموعة البنك الدولي فقد تراجعت فاعلية الحكومة وجودة التنظيمات وسيادة القانون في السنوات القليلة الماضية.

ويهدف مشروع المساواة في فرص الوصول إلى الاستثمارات وتوفير البيئة الميسرة للاستثمار في مصر بصفة خاصة إلى التعامل مع هذه الأمور التنظيمية والمؤسسية والإدارية التي أصابت ديناميكية ونشاط القطاع الخاص في مصر لعدة سنوات. وهناك فرصة فريدة لتحقيق تقدم في هذه المجالات نظراً للوضع الحالي والإرادة القوية الموجودة لدى السلطات الحكومية للقيام بهذه الإصلاحات التنظيمية التي كان يجب تنفيذها منذ وقت طويل.

### السياق القطاعي والمؤسسي

فرص جديدة للإصلاحات الطموحة: قام مجلس الوزراء المصري مؤخراً باعتماد تعديلات كبيرة في قانون الاستثمار (انظر مربع رقم 1 أدناه) وهي إصلاحات طال انتظارها. وهي تعتبر خطوة هامة في الاتجاه الصحيح من أجل تحسين مناخ المشروعات وتوفير المساواة للمستثمرين. ومن الضروري القيام بتطبيق القانون المعدل بصورة فعالة وتقوم مجموعة البنك الدولي بإعداد مشروع مساعدة فنية لدعم وزارة الاستثمار والهيئة العامة للاستثمار في تنفيذ مهامهما في ظل القانون الجديد. وتهدف الهيئة العامة للاستثمار إلى تقليل الإجراءات البيروقراطية الخائفة وتوفير مساحة من المرونة في عملية إصدار التصاريح والتراخيص وتخصيص الأراضي للاستثمارات الجديدة. والأهم من ذلك أن هذا القانون يهدف إلى تمكين الهيئة العامة للاستثمار من العمل بنظام الشباك الواحد وتمكينها من الحصول على الموافقات الضرورية التي يحتاج المستثمرون إلى الحصول عليها من مختلف الهيئات.

الحاجة إلى التركيز على القيود التي تواجه بيئة الأعمال التجارية: مثل التراخيص الصناعية والأراضي والحوكمة التنظيمية. ويهدف جدول أعمال الحكومة الحالية إلى إرسال إشارات قوية إلى المستثمرين من خلال المشاركة في خطة طموحة للتعامل مع المشكلات المتأصلة والتي تتعلق بمعاملة المشروعات بصورة غير متساوية. ومن بين أكثر المجالات التي سيتم إعطاء الأولوية لها التراخيص الصناعية والحصول على الأراضي وتراخيص الإنشاءات والتي تعتبر من أكثر العقبات التي تواجه النمو الصناعي. وتشارك كافة الهيئات ذات الصلة بهذه المهام في جدول أعمال الإصلاحات. وتعتبر الهيئة العامة للاستثمار هي الهيئة الحكومية الرئيسية المعنية بتيسير الاستثمار من خلال شبكة وحدات الشباك الواحد التابعة لها وتهدف إلى تسهيل دخول المشروعات وتيسير الحصول على التراخيص وتيسير العمليات. أما هيئة التنمية الصناعية فهي الهيئة الرئيسية المختصة بتنظيم قطاع الصناعة وتخصيص الأراضي للمشروعات الصناعية. أما المبادرة المصرية لإصلاح مناخ الأعمال (إرادة) والتي تم إحيائها من خلال قرار رئيس الوزراء رقم 1038 لسنة 2014 والتي يشرف عليها حالياً وزير الصناعة والتجارة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة فهي تختص بتيسير ودعم تنفيذ الإصلاحات. وقد قام وزير الصناعة والتجارة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة بتكليف المبادرة المصرية لإصلاح مناخ الأعمال (إرادة) بالتركيز على التراخيص الصناعية وتخصيص الأراضي وتراخيص الإنشاءات باعتبارها مجالات ذات أولوية في عملية الإصلاح.

وهناك مجموعة من السياسات السابقة التي تمثل عبئاً على المستثمرين وتتسبب في وجود التمييز وعدم المساواة . وتعتبر مصر واحدة من بين الدول القليلة التي لازالت تطالب بفحص وترخيص المشروعات الصناعية كجزء من سياساتها الصناعية أو من أجل التأكد من ملاءمة المشروع للمصالح الوطنية. والهدف من عملية إصدار التراخيص الصناعية قيام الحكومة بتخصيص الموارد – الموارد المالية والطاقة والنقل والعمالة والمواد والنقد الأجنبي- التي لا تستطيع السوق، لو تركت وفقاً لألياتها، ان تقوم بها. إن أسلوب فحص الاستثمارات بالطريقة التي تقوم بها هيئة التنمية الصناعية كان شائعاً في كل أنحاء العالم لكنه تم التخلي عن تطبيقه بصورة تدريجية في بعض الدول. وأصبحت كافة أو غالبية الهيئات التي كانت مسؤولة في السابق عن الفحص والتفاوض مع المستثمرين تتجه نحو ترويج وتسهيل الاستثمار.

نظام إصدار تصاريح مكون من مرحلتين يفرض حالة من عدم اليقين من متطلبات و توقيت الحصول على الترخيص على المستثمرين ويعطي كثير من السلطات التقديرية للهيئات العامة. تقوم مصر بممارسة عملية تراخيص "مكونة من مستويين أو مرحلتين" تتضمن الحصول أولاً على ترخيص مؤقت، وما أن يتم البدء في الإنتاج يتم إصدار ترخيص تشغيل دائم ويتم إدراج الشركة في السجل الصناعي. ولا تعتبر الخطوة الأخيرة مجرد خطوة روتينية حيث أنها تستغرق عام أو أكثر. وحيث أن الشركات الصناعية غير المدرجة بالسجل الصناعي يتم منعها من المشاركة في العديد من الأنشطة الهامة بما في ذلك الحصول على شهادة منشأ والبيع في السوق المحلية والدخول في مناقصات حكومية فإن هذا المطلب يعتبر من العقبات الخطيرة، والتي تم تخفيفها بصورة جزئية من خلال إصدار شهادات تسجيل صالحة لمدة 6 أشهر وقابلة للتجديد. وتجدر الإشارة أن بعض الشركات الصناعية قد عملت بموجب تسجيل مؤقت لفترة وصلت إلى خمسة أعوام.

ثقافة قوية من السيطرة تؤدي إلى تأخير غير متوقع في إصدار التراخيص قد يستغرق سنوات طويلة: تم مؤخراً القيام بعملية تقييم للوائح الصناعية في مصر وكان هذا التقييم مبنياً على التعرف على العمليات المطلوبة وجمع الأدلة من خلال مقابلات شخصية مع أصحاب المشروعات والجهات المنظمة، وتوصل هذا التقييم إلى أن إجراءات الحصول على الموافقات الأولية والحصول على أراضي ثم الحصول على ترخيص تشغيل وشهادة تسجيل صناعي تستغرق عدة أشهر كحد أدنى بل يمكن أن تستغرق عدة سنوات. وقد تحول السجل الصناعي الذي كان الهدف منه أن يصبح وسيلة لجمع البيانات المتعلقة بالأنشطة الصناعية في مصر إلى أداة للسيطرة وتضمن تقييمات فنية مفصلة وعمليات تفتيش على المصانع من قبل المسؤولين الفنيين في هيئة التنمية الصناعية وأصبح عائقاً إدارياً إضافياً أمام الاستثمارات والأنشطة المتعلقة بالمشروعات.

كما تم عمل تقييم استراتيجي لعملية إصدار التراخيص للمشروعات والإجراءات الإدارية الأخرى، وتوصل إلى أن "مصر يوجد بها واحداً من أكثر أنظمة التراخيص تعقيداً وصعوبة وإهداراً للوقت". كما إن تعقيد عملية إصدار التراخيص الصناعية وتخصيص الأراضي يزداد على المستويات دون الوطنية (المحلية) حيث تشير الدلائل إلى أن المحافظات الأخرى بخلاف القاهرة تعاني بصورة أكبر من التحديات والتعقيدات الإدارية. ووفقاً للمسح السريع لمناخ الاستثمار الذي أجري عام 2011 فإن التراخيص والتصاريح في محافظة الشرقية، دلنا مصر، كانت تمثل عقبة كبيرة بالنسبة إلى 27% من أصحاب الأعمال بالمقارنة بنسبة 8% فقط في القاهرة.

## 2- الأهداف التنموية للمشروع

تحسين البيئة التنظيمية للمستثمرين من خلال تبسيط عملية إصدار التراخيص ووجود عمليات تتميز بالشفافية لتخصيص أراضي للمشروعات الصناعية.

## 3- وصف المشروع

### إسم المكون

تيسير تقديم خدمات يسهل الوصول إليها وتميز بالشفافية (الهيئة العامة للاستثمار)

### تعليقات (اختيارية)

يهدف المشروع إلى دعم الهيئة العامة للاستثمار في أن تصبح الجهة الوطنية المسؤولة عن تيسير الدخول في مجال الأعمال التجارية وإصدار التراخيص والوصول إلى معلومات المستثمرين على المستوى دون الوطني (المحلي) وذلك من خلال منافذ

الشباك الواحد التابعة لها وبوابة معلومات الهيئة العامة للاستثمار وخاصة في ضوء اختصاصاتها الجديدة في ظل قانون الاستثمار المعدل. وسوف يؤدي هذا المكون إلى دعم الهيئة العامة للاستثمار في إعداد الأدوات اللازمة للتنفيذ ووضع خطط العمل الضرورية لتطبيق القانون الجديد والذي سيمكن الهيئة من تيسير خدمات إصدار التراخيص وتخصيص الأراضي من خلال منافذ الشباك الواحد.

#### اسم المكون

إصلاحات تنظيمية في القطاع الصناعي (هيئة التنمية الصناعية)

#### تعليقات (اختيارية)

يهدف المشروع إلى دعم هيئة التنمية الصناعية في التركيز على الأدوار الإستراتيجية المتعلقة بالتنظيم والتنمية وتحويل منهجها نحو تطبيق مبادئ التنظيم والرقابة المبنية على المخاطر. وسوف يركز هذا المكون على الوظيفتين الأساسيتين لهيئة التنمية الصناعية وهما إصدار التراخيص الصناعية وتخصيص الأراضي للمشروعات الصناعية.

#### اسم المكون

بناء قدرات خاصة لإدارة الإصلاحات التنظيمية (إرادة)

#### تعليقات (اختيارية)

يهدف المشروع إلى تعزيز قدرات برنامج الحكومة المصرية للإصلاحات التنظيمية (إرادة). وسوف يركز المشروع على دعم (إرادة) من خلال مجموعة من الإصلاحات "الأفقية" (العرضية والشاملة) التي تستهدف القيود التي تؤثر على الشركات في كافة قطاعات الاقتصاد. وسوف تركز بصفة خاصة على الإصلاحات التي تدعم شفافية ووضوح البيئة التنظيمية. كما ستقوم أيضا بدعم إصلاحات "رأسية" في المجالات التي تمثل أولويات مثل مجال إصدار التراخيص الصناعية وتخصيص الأراضي والتي تستكمل أعمال المكون 1 والمكون 2.

#### 4- التمويل (بالمليون دولار أمريكي)

إجمالي تكلفة المشروع	5.00	إجمالي تمويل البنك:	0.00
الفجوة التمويلية	0.00		
مصدر التمويل		القيمة	
الجهة المقترضة		0.00	
صندوق التحول لدعم منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا- البنك الدولي للإنشاء والتعمير بوصفه الجهة التنفيذية		5.00	
إجمالي		5.00	

#### 5- التنفيذ

تعتبر وزارة الاستثمار والهيئة العامة للاستثمار الجهتين الحكوميتين الرئيسيتين المسؤولتين عن تنظيم وتيسير الاستثمار في مصر. وتعتبر الهيئة العامة للاستثمار أيضا جهة رائدة في مجال تسهيل تسجيل المشروعات وإصدار التراخيص وصياغة

سياسات الاستثمار. وسوف يتم تنفيذ هذا المشروع من خلال وحدتي تنفيذ مشروع أحدهما تابعة للهيئة العامة للاستثمار والثانية تابعة لهيئة التنمية الصناعية. وتمتلك وزارة الاستثمار والهيئة العامة للاستثمار حاليا كوادراً قوية متخصصة على مستوى الإدارة العليا ومستوى المديرين كما انها تتمتع بسجل عمل جيد مع البنك الدولي. وتعتبر وزارة الصناعة والتجارة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة وهيئة التنمية الصناعية الجهتين الرئيسيتين المعنيتين بتنظيم الصناعة في مصر. وتتضمن اختصاصات هيئة التنمية الصناعية مهام تنظيمية فيما يتعلق بإنشاء وعمليات الأنشطة الصناعية والأراضي الصناعية. ولم تقم هيئة التنمية الصناعية من قبل بتطبيق مشروعات بالتعاون مع البنك الدولي.

ويتمثل اختصاص المبادرة المصرية لإصلاح مناخ الأعمال (إرادة) في دعم الجهود الحكومية المتعلقة ببناء إدارة تنظيمية تقوم على الحوار بين مؤسسات القطاع العام والخاص بهدف زيادة الكفاءة والتنافسية وخلق المزيد من فرص العمل. وقد أعطى قرار رئيس الوزراء رقم 1038 لعام 2014 لوزير الصناعة والتجارة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة دوراً إشرافياً على برنامج المبادرة المصرية لإصلاح مناخ الأعمال (إرادة). ويعتبر هذا المكون عاملاً مساعداً لبقية المشروع ويأتي تابعاً للمكونات الرئيسية في المشروع والمتعلقة بالهيئة العامة للاستثمار وهيئة التنمية الصناعية. وتتعلق غالبية الأنشطة التي تندرج تحت هذا المكون ببناء القدرات. وسوف تقوم هيئة التنمية الصناعية بتنفيذ مكون المبادرة المصرية لإصلاح مناخ الأعمال (إرادة) بالنيابة عنها بما في ذلك الإدارة المالية والمشتريات.

وسوف يتم القيام بأعمال إدارة المشروع من خلال مستويين:

- يتم إنشاء لجنة توجيهية للمشروع تُشارك في رئاستها الهيئة العامة للاستثمار، وهيئة التنمية الصناعية والمبادرة المصرية لإصلاح مناخ الأعمال (إرادة). ويتمثل دورها الرئيسي في مراجعة أداء المشروع وتقديم المشورة بشأنه على مستويات المدخلات والمخرجات والأمور المتعلقة بالحوار الحكومي والحوار بين القطاع الخاص والعام ومسائل التنسيق بين الجهات المانحة. وسوف تلعب مجموعة البنك الدولي دوراً استشارياً بالنسبة للجنة التوجيهية للمشروع. ومن المتوقع أن تتم المشاركة في اللجنة التوجيهية للمشروع على مستوى رئيس مجلس الإدارة ومن المتوقع أن تتم الاجتماعات بصورة شهرية وخاصة في العام الأول من المشروع.
- وحدتان لتنفيذ مشروع، إحداها في الهيئة العامة للاستثمار والثانية في هيئة التنمية الصناعية، وتعملان تحت توجيه شامل من اللجنة التوجيهية للمشروع وستكون بمثابة الذراع التنفيذي للمشروع. وتتضمن كلا الوحدتين فريق تنفيذ فني في مجال المشتريات والماليات والحسابات وأفراد متابعة وتقييم. وسوف تكون وظيفة وحدتي تنفيذ المشروع: (1) تنفيذ طلبات الشراء (2) القيام بمهام الحسابات والماليات الخاصة بالمشروع وتقديم تقارير دورية إلى اللجنة التوجيهية للمشروع و(3) القيام بصفة دورية بقياس النتائج وفقاً لإطار نتائج المشروع وتقديم تقرير إلى اللجنة التوجيهية للمشروع.

وسيتم إعداد كتيب تشغيلي ويتم الاتفاق بشأنه مع الشركاء في المشروع مع تحديد أدوار ومسؤوليات فرق وحدتي تنفيذ المشروع والمبادئ والإجراءات المتعلقة بالمشتريات والتمويل والحسابات الخاصة بالمشروع والمتطلبات المالية والتعاقدية ذات الصلة.

6- السياسات الوقائية (تشمل المشاورات العامة)

لا	نعم	السياسات الوقائية التي أطلقها المشروع
X		التقييم البيئي (منشور سياسات العمليات/إجراءات البنك الدولي 4.01)
X		الموائل الطبيعية (منشور سياسات العمليات/إجراءات البنك الدولي 4.04)
X		الغابات (منشور سياسات العمليات/إجراءات البنك الدولي 4.36)
X		مكافحة الآفات (منشور سياسات العمليات 4.09)
X		الموارد الثقافية المادية (منشور سياسات العمليات/إجراءات البنك الدولي 4.11)
X		الشعوب الأصلية (منشور سياسات العمليات/إجراءات البنك الدولي 4.10)
X		إعادة التوطين القسري (منشور سياسات العمليات/إجراءات البنك الدولي 4.12)
X		سلامة السدود (منشور سياسات العمليات/إجراءات البنك الدولي 4.37)
X		المشاريع في الممرات المائية الدولية (منشور سياسات العمليات/إجراءات البنك الدولي 7.50)
X		المشروعات المقامة في مناطق متنازع عليها (منشور سياسات العمليات/إجراءات البنك الدولي 7.60)

ملاحظات (اختياري)

7- جهات الاتصال

البنك الدولي

شريف بهيج حمدي  
مسؤول عمليات أول  
5372+4374  
[shamdy@ifc.org](mailto:shamdy@ifc.org)

الأسم/ الشخص المسؤول:  
الوظيفة:  
التليفون:  
البريد الإلكتروني:

نبيله عساف  
أخصائي أول تنمية القطاع الخاص  
473-0531  
[nassaf@worldbank.org](mailto:nassaf@worldbank.org)

الأسم/ الشخص المسؤول:  
الوظيفة:  
التليفون:  
البريد الإلكتروني:

### الجهة المقترضة/العميل/المتلقي

الإسم	الحكومة المصرية
الشخص المسؤول	مهندس محمد همام
الوظيفة	مساعد وزير التعاون الدولي
التليفون	202-390-8819

### الجهات المنفذة

الإسم	الهيئة العامة للاستثمار
الشخص المسؤول	أشرف سلمان
الوظيفة	وزير
الهاتف	202-240-55414
البريد الإلكتروني	<a href="mailto:asalman@investment.gov.eg">asalman@investment.gov.eg</a>

الإسم	هيئة التنمية الصناعية
الشخص المسؤول	مهندس اسماعيل جابر
الوظيفة	رئيس الهيئة
الهاتف	202-261-34990
البريد الإلكتروني	<a href="mailto:Gaber_2008@windowslive.com">Gaber_2008@windowslive.com</a>

الإسم	المبادرة المصرية لإصلاح مناخ الأعمال (إرادة)
الشخص المسؤول	د. طارق حمزة
الوظيفة	مدير تنفيذي
الهاتف	202-240-55452
البريد الإلكتروني	<a href="mailto:thamza@errada.gov.eg">thamza@errada.gov.eg</a>

### 8- لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على العنوان التالي:

دار المعلومات  
البنك الدولي  
1818 شارع H ، NW  
واشنطن العاصمة، 20433  
هاتف: (202) 458-4500  
فاكس: (202) 522-1500  
الموقع على شبكة الإنترنت: <http://www.worldbank.org/infoshop>